

عليها وان كان التقليل والقصر لا يوضمان عليهما وقال
 زفر ايضا عرف عموما التقليل لانه يلحق بمولاه لقوله عليه
 السلام ان يولى القوم منهم ولما اريد بالحق بالمولى هناك كان
 تخفيفا اذ التضعيف اخف لانه ليس فيه وصف الصفار
 والمولى لا يلحق بالاصل في التخفيف وورد الحديث على
 خلاف القتل في حرمة الصدقة فلا يلحق به باليمن كفناه
 والله اعلم **والجزية والخراج وما لا التقليل وهدية**
اهل الحرب وما اذ الذي اخذنا منهم امن اهل دار
الحرب لا قتال بان اخذ بصله يصرف في مصالحنا اي
 في مصالح المسلمين **كسند العتق** وهو جمع نفر وهو موضع
 الخافضة من العتق **وبناء القناطر** وهو جمع قنطرة وهو
 ما يبني على الماء للعبور **والجسور** وهي جمع جسر وهو
 اعم من القنطرة لانه قد يكون بالحطب وقد يكون
 بالتراب والقنطرة لا تكون الا بالحجر **وكفاية القضاة**
 وهو جمع قاضي **والعمال** يضم العين وهو جمع عامل وهو الذي
 يعمل للمسلمين مثل الساعى الذي يجمع الزكاة والعشور
 ويدخل فيه كل من يعمل في مصالح المسلمين كالكتاب عند
 القضاة وشهود القيمة والرقباء على السواحل **وكفاية**
القلبة والمقتبين والمقاتلة **وكفاية ذواتهم** قيل
 ذراوى المقاتلة لان نفقتهم واجرة عليهم فلو لم يوطأ
 بقتلهم كفايتهم لاحتمالها الا لاكتساب فلم يعرفوا
 للقتال

للمرور
 في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة

كتاب القضاة

في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة

للقنطرة قلت الظاهر ان الضمير يرجع الى الكل لا التقليل
 في المقاتلة موجود في الكل وهذا لا يخفى وانما كان هو لاء
 مضارفا للموال المذكورة لانها مأخوذة بقوله المسلمين فيقتل
 او مصالحتهم وهو لاء عملة المسلمين وقد حسبوا انفسهم
 لمصالح المسلمين ومن جملة هذا النوع ما يأخذها المشرك
 من اهل الحرب واهل الذمة اذ امر وعليه وما صلح عليه
 اهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكرو بساجتهم
 كذا في ذلك بصرف للمصالح المسلمين واعلم ان الذي ينبغي
 الى بيت المال الاربعة انواع الاول العا ذكرا بمصارف
 والثاني الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والوكاز ومصرفه
 الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والوكاز ومصرفه
 ما ذكره الله تعالى قوله فان لله خمسة وقد ذكر في كتاب
 السير والرابع القنطرات والبركات التي لا وارث لها
 والديارات التي لا ولاء لها ومصرفها للمقيط الفقير والفقراء
 الذين لا اولياء لهم يعطون منها نفقاتهم وادويتهم
 ويتفنن منها موتاهم ويقفل بها جنائزهم وعلى الامام
 ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط
 بعضها ببعض فان لم يكن في بعضها شيء فله ان يستقرض
 عليه من النوع الاخر ويصرفه الى اهل ذلك ثم اذا حصل
 من ذلك النوع شيء برده في المستقرض منه الا ان يكون
 المصروف من الصدقات او خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم لا